الذكرى الثامنة للبيعة منجزات واستـــ

مضت ثمان سنوات على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الحكم، حيث بايعته أفئدة الناس قبل أياديهم لتواصل هذه البلاد مسيرة العطاء والنماء التي بدأها المؤسس الملك عبدالعزيز (طيب الله ثراه)، وسار على خطاه أبناؤه الملوك البررة: سعود، وفيصل، وخالد، وفهد (يرحمهم الله جميعاً)، ليستلم الراية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله)، الذي جاء عهده امتداداً لما حظيت به هذه البلاد الطاهرة من نعم وخيرات وتطور ونماء في كافة المجالات.

اتّسم عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) على المستوى الداخلي بالرخاء ومحاربة الفقر والفساد، وتحسين معيشة المواطنين والاهتمام براحة الشعب الذين أحبهم وأحبوه، حيث توالت الخطط الاستراتيجية الطموحة التي تَعد بحاضر مزهر وغدٍ مشرق، وتتابعت أوامر خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) التي مدت يد العطاء لكل أفراد الشعب باختلاف فئاتهم.

وشهدت البلاد في عهده الميمون الكثير من مشاريع البناء والتنمية، إذ شهدت المملكة عبر السنوات الثمان الماضية أعظم حركة بناء حضاري في تاريخها الحديث، وعلى كافة المستويات، فأصبحت - بفضل الله تعالى - في رغد من العيش والأمن.

قرار ورخاء

وانطلاقاً من دور المملكة في خدمة الإسلام والمسلمين، واستمراراً لما قدمته في سبيل توسعة وتطوير الحرمين الشريفين خدمةً لضيوف الرحمن والزائرين، فقد أخذ خادم الحرمين الشريفين على عاتقه استمرار تطويرهما والتيسير على المسلمين بتوسعتهما، حيث أصدر أمراً بتوسعة المسجد الحرام بما يزيد على (٣٠٠) ألف متر مسطح، شملت الجهة الشمالية من المسجد الحرام لتستوعب أكثر من مليوني مصلٍ في غير أوقات الذروة، وتُقدّر قيمة توسعة الساحات. ومشروع ساعة مكة بتكلفة إجمالية بلغت (٨٠) مليار ريال شاملة نزع العقارات.

ثم مشروع توسعة المسعى ليصبح (٤٠) متراً بدلاً من (٣٠) متراً، وزيادة الأدوار لتصل إلى أربعة، وإزالة المنارة القديمة واستبدالها بمنارة جديدة بالارتفاع نفسه، إضافة إلى زيادة السلالم الكهربائية، وبخاصة من جهة المروة، حيث تفضّل (يحفظه الله) بتدشين المشروع. وكذلك مشروع تطوير ساحات المسجد النبوي، والذي يشمل: تطوير الساحة الشرقية، وإنشاء محطة للنقل، وتظليل الساحات بـ (٢٥٠) مظلة، إضافة إلى مشروع تصريف مياه الأمطار.

كما كانت المملكة منذ تأسيسها، صاحبة رسالة سامية، في مجال الدفاع عن قضايا الإسلام والمسلمين، وهي قبلتهم التي لا غنى عنها عند اشتداد الصعاب، استمر نهج خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) في الاهتمام بقضية فلسطين، وكافة الأحداث والحروب والكوارث التي شهدهما العالم العربي والإسلامي، حيث كان له (أيده الله) حضوره الفاعل والمؤثر في ردّ الظلم ونصرة الحق.

وفي إطار حرص ومتابعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) لتوفير السكن المناسب للمواطنين بما يكفل لهم حياة كريمة، أصدر أمره الكريم بتوقف وزارة الشؤون البلدية والقروية فوراً عن توزيع المنح البلدية، وتسليم جميع الأراضي الحكومية المُعدّة للسكن ـ بما في ذلك المخططات المعتمدة ـ للمنح البلدية سالفة الذكر، التي لم يتم استكمال إيصال جميع

الخدمات وباقي البنى التحتية إليها، إلى وزارة الإسكان، وقيام وزارة المالية باعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ مشاريع البنى التحتية لأراضي الإسكان المشار إليها، وإعطاء وزارة الإسكان الصلاحية الكاملة لاعتماد المخططات لمشاريعها الإسكانية وفق الضوابط والاشتراطات العامة.

كما صدر توجيه خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) للوزارات والجهات المختصة بتزويد وزارة الإسكان بالبيانات اللازمة، لتنفيذ مشروع تحديد آلية استحقاق وأولوية طلبات السكن المُشار إليها بالأمر.

ولخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) رؤية استراتيجية لقضايا الوطن، يأتي في مقدمتها بناء قدرات بشرية مؤهلة قادرة على الحفاظ على مقدرات البلاد، والنهوض بها إلى مصاف الدول المتقدمة، لذلك تعيش المملكة نهضة تعليمية شاملة ومباركة أثمرت ما يربو على ثلاثين جامعة حكومية وأهلية موزعة جغرافياً لتغطي احتياجات المملكة، بلغ عدد طلبتها نحو مليون طالب وطالبة، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات نحو (٣٣) ألفاً.

وقد تُوجت الجهود المبذولة في مجال التعليم العالي بالموافقة السامية على الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (آفاق) (١٤٥٠هـ)، وهي خطة طويلة المدى لمدة (٢٥) سنة للتعليم فوق الثانوي، بهدف الارتقاء بالجوانب الإيجابية، ومعالجة التحديات الحالية والمستقبلية.

وإيماناً من القيادة الرشيدة بأن الإنسان هو ثروة الوطن الحقيقية، ولتنويع سياسات التعليم وفلسفته ومناهجه، ولتوفير الفرصة للمبتعثين للدراسة في الجامعات المرموقة ذات السمعة العالية، صدرت في الرابع عشر من شهر ربيع الآخر عام ١٤٢٦هـ الموافقة السامية على برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للابتعاث الخارجي، والذي يأتي ترجمة فعلية صادقة لاهتمام القيادة بالعلم وطلابه، ودليل راسخ على الدعم السخيّ الذي يحظى به قطاع التعليم العالي.

وصدرت ـ في الخامس من شهر صفر ١٤٣١هـ ـ موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) على تمديد فترة برنامج خادم الحرمين

الشريفين للابتعاث الخارجي لمدة (خمس سنوات).

وقد أتاح هذا البرنامج لأكثر من مئة ألف مبتعث ومبتعثة فرصة الدراسة واكتساب المعارف والمهارات، وتحقيق الامتداد الثقافي بين المملكة العربية السعودية والحضارات الأخرى من خلال أكثر من (٢٥) دولة في العالم.

ويتسق مع رؤية خادم الحرمين الشريفين للتعليم، رؤيته (يرعاه الله) للمعلومة وفاعليتها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي ترى أن العصر هو عصر التنوير المعلوماتي، بما يحمله هذا المصطلح من مضامين حضارية جديدة وحديثة، ومن أجل ذلك، جعل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) من قضية التقنية قضية حتمية في مسيرة التنمية، وأدرجها في طليعة القضايا الجوهرية، وتحققت تلك الرؤية من خلال إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية.

وفي السياق ذاته، وانطلاقاً من رؤيته (يحفظه الله) المستقبلية السبّاقة التي تدرك متغيرات العصر ومتطلبات الثورة المعلوماتية، فقد شدد (أيده الله) على أهمية تفعيل التعاملات الإلكترونية في الأعمال الحكومية، لما يحققه ذلك من تقدم كبير في توفير الخدمات للمستخدم بسهولة ويسر، ويرتقي بمستوى الإنتاجية والكفاءة للمنشأة، كما عمل (يحفظه الله) على بناء مجتمع رقمي متكامل وآمن، يسمح للمجتمع بجميع أفراده بالتفاعل وتحقيق مبدأ الشراكة في بناء الوطن، وذلك عبر توفير خدمات إلكترونية مبسطة ومتكاملة، ومن أجل ذلك جاءت موافقته (يحفظه الله) على دعم مشاريع الخطة التنفيذية للتعاملات الإلكترونية التي تبلغ مدتها خمس سنوات.

كما أن من الملامح المهمة في هذا العهد المبارك تلك النهضة الاقتصادية التي جعلت المملكة من كبرى الاقتصاديات العالمية، وأدخلتها في نادي الدول العشرين الأكبر تأثيراً في اقتصاديات العالم، ولعل الميزانيات القياسية من أكبر المؤشرات التي تدل على الوعي الاستراتيجي الذي تسير وفقه القيادة الحكيمة من أجل استثمار أمثل لمقدرات الوطن.

ففي هذا المجال، أثمرت توجيهات خادم الحرمين الشريفين إلى دعم الإصلاح الاقتصادي بشكل شامل لحل الصعوبات التي تواجه الاستثمارات المحلية والمشتركة

والأجنبية، ونتيجة لذلك، فقد حصلت المملكة على جائزة تقديرية من البنك الدولي تقديراً للخطوات المتسارعة التي اتخذتها مؤخراً في مجال الإصلاح الاقتصادي، ودخول المملكة ضمن قائمة أفضل عشر دول أجرت إصلاحات اقتصادية وأفضل (٢٣) بيئة استثمارية من أصل (١٧٨) في العالم.

كما أقرَّ خادم الحرمين الشريفين برامج متكاملة لوضع حلول نوعية على مستوى قطاعات التوظيف والتأهيل ومواءمة سوق العمل مع مخرجات التعليم العالي، ومؤسسة التدريب المهني.

وحرص (يحفظه الله) على تنويع مصادر الطاقة في المملكة بدلاً من الاعتماد على البترول ومشتقاته، بالاستفادة من مصادر الطاقة المتنوعة التي تتوفر في المملكة، فأنشأ مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، إضافة إلى إنشاء ست مدن اقتصادية تهدف إلى توسيع الاقتصاد المتنامي غير النفطي، وتخفيف الضغط المتزايد على المدن الرئيسة الكبرى، وشمول منافع التنمية جميع مناطق المملكة.

وجاءت توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ابن عبدالعزيز (يحفظه الله)تؤكد وتشدد على تدريب الكوادر السعودية التي تُعدّ رافداً رئيساً في تعزيز القدرات الإنتاجية للكفاءات الوطنية، واستلهاماً لتلك الرؤية قامت مؤسسات التدريب بدور فاعل في تدريب الموارد البشرية الوطنية، وفي طليعة هذه المؤسسات معهد الإدارة العامة.

كما لا يمكن إغفال الدور الذي تقوم به وزارة الخدمة المدنية في تطبيق الرؤية التنظيمية والنهوض بمسؤوليات الوظيفة العامة، وتطبيق مبدأ الجدارة، وتجسيد مفهوم التدريب للرقي بالأداء وتحمّل المسؤولية، وفي المجال الصحي، يأتي هذا القطاع واحداً من أهم وأبرز تلك القطاعات الحيوية المهمة التي أولاها خادم الحرمين الشريفين اهتماماً بالغاً لما يمثله هذا القطاع من أهمية في حياة الفرد والمجتمع.

لذلك، شهد القطاع على اختلاف مستوياته نهضة حضارية وتنموية واسعة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) الذي أخذ على عاتقه أن يبقى القطاع الصحي واحداً من أهم القطاعات

الحيوية التي يجب أن تكون في مقدمة اهتماماته حفاظاً على صحة وسلامة أبناء هذا الوطن المعطاء، وذلك من خلال تشييد وإنشاء العديد من المدن والمستشفيات الطبية، أو من خلال تحسين وتطوير المنشآت الحالية. لذلك تمثّل المدن الطبية المنتشرة في أنحاء المملكة علامة فارقة في مسيرة التطوّر والنهضة الحضارية التي تعيشها المملكة.

وعلى صعيد السياسة الداخلية توسّعت قاعدة المشاركة في صنع القرار، بإجراء انتخابات المجالس البلدية التي تشهد دورتها الثانية نهاية الشهر الجاري، وتعددت منابر الحوار الفكري والثقافي وتعاظم دور المرأة السعودية في الإسهام التنموي، فضلاً عن إنشاء العديد من منظمات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الإنسان الأهلية والرسمية.

وفتح خادم الحرمين الشريفين (أيده الله) آفاق الإصلاح ومحاربة الفساد بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحته، لتقوم بالعمل على التوعية بأخطاره وآثاره السلبية، وتعزيز قيم النزاهة، وتهدف الهيئة إلى حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره.

وعلى الصعيد الخارجي، أرسى خادم الحرمين الشريفين قواعد الشراكة والتعاون مع الدول العربية والإسلامية والصديقة، كما أكّد على نهج المملكة الثابت من القضايا العربية، وتحقيق الأمن والسلام الدوليين في البؤر المتوترة إقليمياً، والعمل على تجاوز الخلافات العربية والإسلامية، بما يؤدي إلى وحدة الصف والكلمة في مواجهة التحديات التي تشهدها الأمة.

كما تعززت في هذا العهد الزاهر مكانة المملكة إقليمياً ودولياً بفضل من الله، ثم بحنكة خادم الحرمين الشريفين وسياسته الحكيمة، حيث أصبح لها دور محوري في مختلف القضايا الدولية ووجود أعمق في المحافل الدولية وفي صناعة القرار العالمي.

لقد أجرى خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) نقلة نوعية فائقة في مسيرة الوطن، توجهاً بقرارات ملكية داعمة لكافة قطاعات الدولة بشكل لمسه الجميع، مما يعكس التوجه السامي لدى الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) تجاه الوطن وأبنائه، ويؤكد سلامة النهج والنية الصادقة للتطوير والنماء والاستقرار ■